AL-HAWADETH Friday 20-26 May 2005 No. 2533
الجمعة ٢٠ - ٢٦ ايار ٢٠٠٥ العدد ٢٥٣٣

وزير فيصل الحجي لـ«الحوادث»: الاستجواب حق دستوري شرط الّا يُستخدم بتعسّف

الحوادث

المشروع الهرتزلي بنسخته الشارونية يتواصل في القدس وضد حق العودة!

تكريس ثنائية «فتح» و«حماس» في الشارع الفلسطيني!

مهرجان «كان»: عولمة سينمائية صاخبة

واشنطن تخطّط لسحب اسرائيل من مزارع شبعا

واسقاط ذريعة سلاح «حزب الله»:

محدلة قانون الألفين تعبّد الطريق أمام التوطين الفلسطيني!

- تقارير أميركية وفرنسية تُشير الى تخزين أسلحة وذخائر في المخيمات وتثير مسألة معسكرات النازحة والروضة وقوسايا

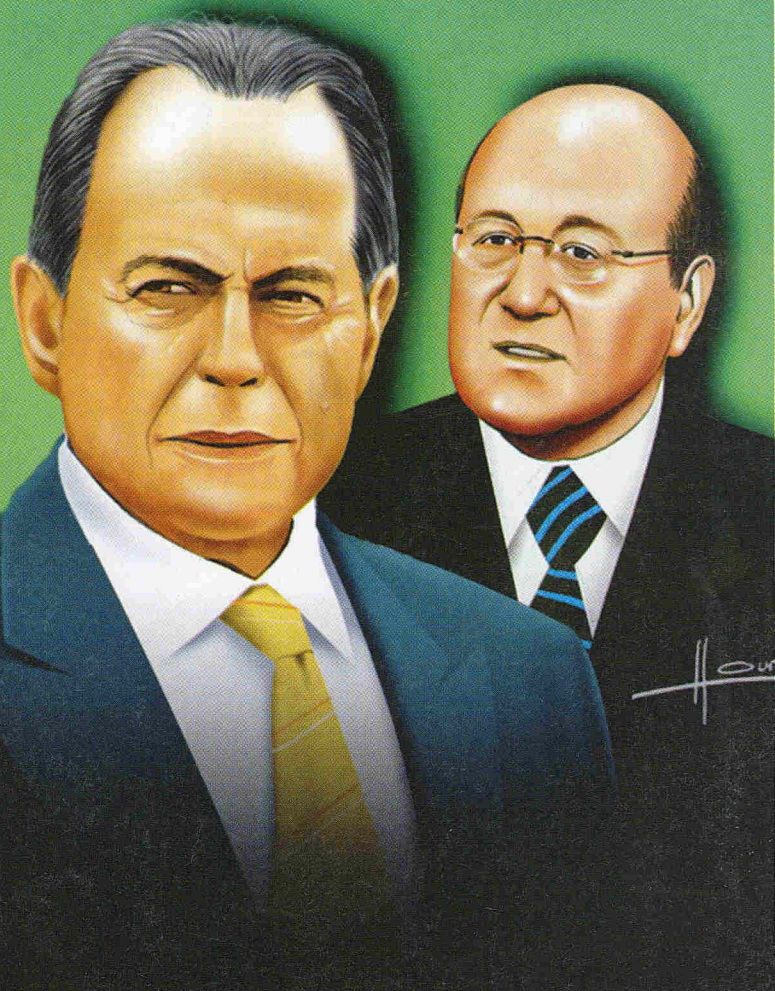

د. م. نادر رياض رئيس مجلس ادارة بافاريا لـ«الحوادث»:

ما تشهده الساحة المصرية الآن ظاهرة ايجابية وركيزة لمنظومة الاصلاح بمحاوره المختلفة

■ الشهور المقبلة تُعد من اهم الفترات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي

يعتبر نادر رياض احد رواد الصناعة في مصر منذ ما لا يقل عن ٢٥ عاما وخاصة لارتباط اسمه بصناعة تخصصية وطنية شقت طريقها من المحلية الى العالمية، وحققت نجاحاً على المستوى الدولي رغم تعدد المواصفات العالمية المتعلقة باشتراطات كل دولة على حدة.

وهو عضو المجلس الاعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، وهو ايضا رئيس مجلس الاعمال المصري الالماني ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب. «الحوادث» التقته وكان هذا الحديث:

«الحوادث»: بعيدا عن الصناعة كيف يرى الدكتور نادر رياض عضو المجلس الاعلى للسياسات بالحزب الوطني شكل المرحلة القادمة؟

د.م. نادر رياض: لا شك ان ما تشهده الساحة المصرية الآن من تفاعل نشط ومتصاعد للتعبير عن الرأي من جانب مختلف القوى والتيارات الشرعية الممثلة لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وكذا المهتمين بالقضايا السياسية والاجتماعية يمثل ظاهرة ايجابية وركيزة لمنظومة الاصلاح بمحاوره المختلفة، وهذا ما اكد عليه الرئيس حسني مبارك في خطابه امام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ عندما دعا الى «حوار اكثر اتساعا وعمقا وشمولا بين كافة الاحزاب ينصب على البدائل الموضوعية والسياسية الواقعية التي تهدف اولا واخيرا الى تحقيق صالح المواطن المصري».

كما ان ما تم انجازه بالعمل الجاد المتواصل خلال الاعوام الماضية يأتي في اطار التوجه المصري نحو اصلاح شامل ومستمر على مختلف المحاور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما يؤكد ان واقعاً مصرياً يتشكل للتواؤم مع التوجهات العالمية.

«الحوادث»: ما هو الدور الذي ترونه ضروريا لرجال الاعمال بصفة عامة ورجال الصناعة بصفة خاصة في المرحلة المقبلة؟

د.م. نادر رياض: لا شك انه لولا التحول الذي حدث في مصر خلال الـ٢٠ سنة الاخيرة ما كان يمكن ان ينمو الاقتصاد المصري هذا النمو لا سيما خلال العشر سنوات الاخيرة منه، في الوقت ذاته فقد حققت تجربة القطاع الخاص نجاحا ملموساً في العشرات من الصناعات المصرية على مختلف الانشطة الاقتصادية، مما كان لذلك مردوده الايجابي على المجتمع بقاعدته العريضة مما فتح الباب واسعا امام المستثمرين الجدد على تعاقبهم.

ومع ان الأمر لا يخلو من بعض الحالات السلبية الا ان الجمهور العريض لم تختلط عليه الأمور ويستطيع ان يميز بين رجال الصناعة وقطاع الاعمال الجادين وهم الغالبية العظمى والذين حرصوا على اداء دورهم الاجتماعي من بناء ورعاية المدارس والمستشفيات ودور الايتام، ولا شك ان في ذلك المثال الطيب الذي يشجع الآخرين على ان يحذوا حذوه.

ويبقى واضحا ان الجميع شركاء في التنمية ولكل طرف دوره الوطني عليه ان يؤديه، وهناك واجب يقع على الفرد وواجب على المؤسسة الانتاجية وواجب يقع على الحكومة ومؤسساتها. وفي حسن اداء كل طرف من الاطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح، ويظل جلياً ان الدولة ورجال الصناعة والاعمال وكذا الافراد يكونون فيما بينهم تحالفا ايجابيا تتضافر فيه جهودهم معا داخل مصلحة مشتركة هي المصلحة العامة لهذا الوطن الذي نحيا فيه كما يحيا فينا.

اما وقد بات ان آجلا او عاجلا فان الصادرات ستبقى عنصرا حاكما في الاقتصاد للتواجد على الساحة العالمية فان الانطلاقة المنتظرة تعتبر تحديا كبيرا امام الصناع المصريين عليهم مواجهته بكل جدية، وهناك شركات مصرية استطاعت الخروج للعالمية دون ان تنتظر المنافس القادم من الخارج وخرجت لملاقاة التحدي في منتصف الطريق واخرى بدأت تأخذ طريقها لتعبر الحدود الى العالمية واضعة نصب اعينها ادوات ذلك بمقياس التطوير والقيمة المضافة ومستوى الجودة وآلية خدمات ما بعد البيع والتسويق المحترف.

«الحوادث»: لماذا كثرت في الآونة الاخيرة حالات التعثر والاعسار؟

د.م. نادر رياض: قد يرى البعض زيادة نسبة التعثر عن النسبة المتعارف عليها في بعض مؤسسات الاعمال والصناعة، ولعل ذلك يرجع الى الموجة المرتدة لعمليات النمو السريع التي حدثت في الفترة السابقة اي ان المشاكل الذاتية وعدم القدرة على ملاحقة الاحداث هي الطابع الحقيقي للموقف.

فعلى هذه المؤسسات التي تعرضت لحالة من النمو السريع ان تبدأ في الاهتمام بالتطوير وعلى وجه الخصوص المراحل التنظيمية لترتيب المؤسسة من الداخل حتى تتمكن من مواصلة المسيرة واستثمار النجاح الذي بدأت به وذلك وحتى لا تحدث عملية ارتداد للموجة التنموية. وقد يكون ذلك بدءا من الفصل بين الملكية والادارة، والتحول من نظام المؤسسة العائلية الى نظام المؤسسة التي تعتمد على الموظف المحترف والمدير الكفؤ، كما يجب ايضا فصل البيع عن التسويق، والتوجه بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير وتخصيص ميزانية سنوية مناسبة لذلك، كما يجب التركيز على الاستثمار في التنمية البشرية وتدريب الافراد واعطاء الاستشارات التخصصية الدور اللازم لها، وادارة الاقتصاد المؤسس بمفهوم التكلفة والعائد، وتكوين لجنة تنفيذية ذات اختصاصات لتسيير المستجدات والتعامل معها وادارة التجاوزات وايجاد الحلول التصحيحية لها، واتخاذ الاجراءات المانعة لتكرار الخطأ، كما انه من المهم العمل على ادارة انسياب المعلومات داخل المؤسسة وخارجها، وكل هذه الامور او بعضها تعتبر من الاتجاهات اللازمة في علوم الادارة المحلية وذلك حسب حجم المؤسسة الصناعية ومرحلة التطوير اللازمة لها.

«الحوادث»: يرى الكثيرون ان الشهور القادمة هي من اخطر الفترات في تاريخ مصر السياسي.. فهل توافق على هذا الرأي؟ لماذا؟

د.م. نادر رياض: لعل ما يراه الكثيرون وانا احدهم من ان الشهور القادمة تعد من أهم الفترات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي استنادا الى ما شهدته الساحة المصرية بصفة عامة من متغيرات ومستجدات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومع ايماننا بأن التعديل الدستوري امر مصاحب لمسيرة التطور له استمراريته الا انه ليس هناك في الدستور بصورته الحالية من نصوص تحول او تعوق خطوات الاصلاح التي نتطلع اليها، في الوقت نفسه علينا ان نلتزم بتطبيق احكامه ونحن قادمون على عام حاسم في الحياة السياسية.

والجدير بالذكر ان الدستور الحالي لم يتم اصداره في عهد الرئيس مبارك وانما في عهود سابقة، واذا كان تدخل الرئيس بالبدء في اجراء تعديلات على الدستور بدءا بالمادة ٧٦ فان ذلك يعكس في واقعه الرؤية التقدمية المستقبلية لما تحتاجه الدولة الحديثة من ادوات لصناعة مستقبلها الذي سيعتمد على القدرة على التطور وصناعة التغيير الايجابي والقدرة على التعامل مع المستجدات دون التهويل والتهوين من شأنها وهي علامة ايجابية ترد بايجاز وحزم على الآراء المشككة في ذلك.

«الحوادث»: باعتبارك من اصحاب الفكر كيف ترى نبض الشارع المصري؟

د.م. نادر رياض: واقع الأمر ان مبادرة الرئيس مبارك بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر من بين اكثر من مرشح بدلا من الاستفتاء على مرشح واحد للرئاسة لا تزال حديث الشارع المصري

د. نادر رياض لمندوبة «الحوادث»: التعاون بين الدولة ورجال الصناعة والاعمال يصبّ في مصلحة خدمة الوطن

بمختلف فئاته وطوائفه باعتبارها نقلة تاريخية تمثل عبورا حقيقيا نحو الديمقراطية الشاملة بأحد المقاييس ورغم انها خطوة غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة وهو ما يثبت ويؤكد ان مصر بقيادتها قادرة على اجراء اصلاح شامل يتواكب مع ضرورة اللحاق بالمتغيرات العالمية والاقليمية الا ان اهميتها الحقيقية تكمن في القدرة على كسر الجمود التقليدي للثوابت التي تخيلها البعض غير قابلة للتغيير على عكس الواقع العملي.

على الجانب الآخر كان لصدور حزمة القوانين الاقتصادية والاجراءات التشريعية المصاحبة لها مردود ايجابي في تنظيم الشارع التجاري والصناعي بصفة عامة وسوق العمالة والتوظيف على وجه الخصوص (وهي القضية التي تشغل بال الشارع المصري) لا سيما قانون الضرائب الجديد، وتعديلات قانون الجمارك، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار.

«الحوادث»: ما هو مفهومك لشعار «الفكر الجديد» الذي يتبناه الحزب الوطني الديمقراطي؟

د.م. نادر رياض: ان مغزى شعار «الفكر الجديد» الذي تبناه الحزب الوطني يعكس توجه الحزب في تحديد قضايا السياسات العامة المطروحة وهو توجه لا يتردد في مواجهة الخيارات الصعبة بعيدا عن الوعود او الادعاءات الواهية. كما انه لم يقف عند مجرد الاتيان بفكر جديد او تحديث للحزب فحسب وانما ناتج عن توفير آلية تنفيذية لهذا الفكر، اذ انه في حقيقة الأمر يضع اطاراً منهجيا للعمل الحزبي البناء في امثل صوره.

ومفهومي لشعار الفكر الجديد هو الفكر الذي لا يخلو من اضافة الديناميكية اللازمة له ليظل دائما جديدا بمعنى انه الفكر المتجدد دوما.

ولا يجب ان ننظر لهذا الشعار بمفهومه السطحي الاستاتيكي بمعنى انه اتى بخطة جديدة ونفض يده بعد ذلك، فما أراه من هذا الشعار يتضمن المعنى الديناميكي الذاتي الحركة والتطور اي الفكر الجديد دوما والفكر المتجدد من معنى ومضمون وتوجه.

«الحوادث»: هل توجد فجوة في الفكر السياسي بين المطبخ السياسي والشارع المصري؟

د.م. نادر رياض: لا شك ان ما تم انجازه من قرارات وتشريعات تتعلق بشأن تفعيل حقوق المواطنة والديمقراطية باعتبار ان المواطن يعد شريكا اساسيا في صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعة يثبت بما لا يدع مجالا للشك التكامل في عناصر الفكر السياسي بين المطبخ السياسي والشارع المصري الذي لا ينقصه الحس والوعي الوطني لقراءة الاحداث ولعل من اهم هذه الخطوات نخص بالذكر:

١ ـ انشاء مجلس قومي لحقوق الانسان يتمتع بالاستقلالية المالية والادارية: ويستند في عمله وفقا لما جاء في القانون المنشئ له الى تعزيز مسيرة الديمقراطية واحترام حقوق المواطنة، وفتح المجال لان تكون خبرة مصر في النهوض بحقوق الانسان من الخبرات الرائدة اقليميا ودوليا بما يتناسب مع مكانتها الدولية والاقليمية.

٢ ـ الغاء محاكم امن الدولة العليا والجزئية:

والذي ترتب عليه عدم الابقاء على محاكم امن دولة الا تلك التي يتم تشكيلها بموجب قانون الطوارئ وهي بطبيعتها محاكم وقتية مرهونة بقيام حالة الطوارىء.

٣ ـ الغاء عقوبة الاشغال الشاقة: التي من شأنها وقف تنفيذ العقوبات البدنية على اختلاف اشكالها والتي اصبحت من ذكريات الماضي حيث توقفت اعمال مثل قطع الصخر من الجبال واستبدلت بأعمال اقل قسوة واجدى نفعا مثل العمل في الورش والمزارع التي تديرها ادارة السجون.

٤ ـ انشاء محكمة الأسرة وصندوق تأمين الأسرة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ والذي بدأ تطبيقه في اكتوبر ٢٠٠٤:

انطلاقا من أهمية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع والركيزة الاساسية لتحقيق التنمية الشاملة تبنى الحزب الوطني الديمقراطي مبادرة انشاء محكمة للأسرة للنظر في جميع مسائل الاحوال الشخصية بحيث تجمع هذه المحكمة شتات ما يثار بين اطراف الاسرة الواحدة من دعاوى بشأن تلك المسائل جميعا على منصة واحدة متخصصة وذلك بهدف تيسير الاجراءات والتخفيف عن الاسرة.

وارتبط بقانون انشاء محاكم الاسرة صدور قانون آخر مكمل له هو القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بصندوق تأمين للاسرة والذي قام بتفعيل صندوق للنفقة ليضمن للمرأة المصرية الحصول على النفقة من خلاله وهو ما يوفر ضمانا للأسرة ويمنع تشردها وضياعها.

٥ ـ تعديل قانون الجنسية:

وهو ما يتماشى مع المبادئ الاساسية لحقوق المواطنة وفي مقدمتها وجوب عدم التمييز القائم على الجنس او النوع، كما يحقق هذا التعديل مواكبة للاتجاهات الحديثة التي تقنن حق الأم في نقل الجنسية لابنائها، وتقنين وضع ابناء الام المصرية لأب غير مصري والنص التشريعي على وجوب منحهم الجنسية المصرية بمجرد ميلادهم من الأم المصرية.

٦ ـ التوسع في المناصب القيادية للمرأة:

حيث تم تعيين العديد منهن في المناصب القضائية في هيئة قضايا الدولة وفي هيئة النيابة الادارية وقد بلغ عددهن في هيئة قضايا الدولة ٧٢ عضوا عام ٢٠٠٤ من مجموع عدد اعضاء الهيئة الذي بلغ ١٩١٢ عضوا، اما النيابة الادارية فيبلغ عددهن فيها ٤٣٦ من مجموع اعضائها الذي يبلغ ١٧٢٦ عضوا بنسبة ٢٥٪.

«الحوادث»: ما هو موقع الاعلام المصري من الاعلام العالمي؟

د. م. نادر رياض: ان التطور الحادث في منظومة تكنولوجيا المعلومات وما نحياه من واقع ما سمي باعلام السماوات المفتوحة لم يعد يسمح باخفاء المعلومة والخبر واحتواء الاحداث باعتبارها امرا محليا او اقليميا، فالحقيقة تعلو ولا يُعلى عليها وهو مفهوم جعل من محاولة اخفاء المستور اسوأ من خشية كشف او اكتشاف المستور.

لذا فعلى كل اعلام ان يلحق الاعلام العالمي ويستوعب ادواته ليستعملها بنفسه ولحسابه والا خرج من خريطة الاعلام وسقط في هاوية التخلف.

«الحوادث»: كثر الحديث عن الديمقراطية فما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة في ظل انتخابات مجلسي الشعب والشورى والقادمة؟

د. م. نادر رياض: ان أولويات العمل الوطني في المرحلة المقبلة وخاصة اننا في منتصف دورة برلمانية مزدحمة بالعديد من القضايا الهامة تركز على ادخال التعديلات على عدد من القوانين الحاكمة للحياة السياسية والنقابية بما يحقق الاهداف التي تتفق عليها العديد من القوى الوطنية نخص بالذكر:

قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يحقق انشاء لجنة عليا للانتخابات ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتولى الاشراف على الجوانب المختلفة للعملية الانتخابية بدءا من وضع قواعد تحديث الجداول الانتخابية وانتهاء باعلان النتائج وتغليظ العقوبات على جرائم الانتخابات المتعلقة بالبلطجة.

قانون مجلس الشعب لدعم دور المجلس في الرقابة والتشريع.

قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية بما يكفل تفعيل دور النقابات المهنية وضمان استقلالها انطلاقا من الحوار المستمر مع مختلف النقابات.

بقي جانب له أهميته وهو ما يتصل بميثاق شرف الاحزاب:

جدير بالذكر ان الحزب الوطني قد دعا الى صياغة ميثاق شرف للاحزاب في مصر اسوة بالعديد من الدول الديمقراطية في هذا الشأن. كما قدم الحزب عددا من الافكار بخصوص القواعد التي يمكن ان يتضمنها هذا الميثاق ومنها على سبيل المثال: اقتصار الانتقادات الموجهة الى الاحزاب ومرشحيها على تلك المتعلقة بالسياسات والبرامج والامتناع عن انتقاد جوانب الحياة الشخصية التي ليس لها علاقة بالنشاط العام للمرشحين، وعدم استغلال المشاعر الطائفية او الدينية من اجل ضمان الفوز بالاصوات، والالتزام بالقواعد المتعلقة بتنظيم الاجتماعات والمسيرات، والتعاون مع الجهات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، وقبول نتائج الانتخابات التي تم اعتمادها، والالتزام بالقرار النهائي لجهات الفصل في المنازعات الانتخابية. والقواعد المتعلقة بسلوك الحزب الحاكم اثناء الانتخابات خاصة ما يتعلق بحظر استخدام موارد الدولة والمرافق العامة للاغراض الانتخابية. بالاضافة الى التزام كافة الاحزاب الصريح بالقواعد التي ينص عليها القانون فيما يتعلق بتنظيم العملية الانتخابية.

«الحوادث»: ما موقف الاقتصاد المصري في ظل المستجدات الجارية في القوانين؟

د.م. نادر رياض: اعترافا بأن الاقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوة والتقدم في عالمنا المعاصر تهدف سياسة الاصلاح التي تتبعها الحكومة المصرية في المقام الاول الى دفع الاقتصاد ليصبح ذاتي التنامي، فالجديد والمؤثر في هذه السياسة هو وجود خطة لا يختلف عليها ذوو الخبرة واصحاب الاختصاص، فبعمليات بسيطة من الجمع تتخللها بعض عمليات الطرح للقوانين التي انتهى عمرها الافتراضي واصبحت لا تتمشى مع ما تحتاجه الدولة العصرية من تشريعات يمكن قراءة خريطة الاصلاح الاقتصادي كاملة، وكذا آليات قابلة للتنفيذ دون افتراضات تخرج بها عن ارض الواقع.

ولا يستطيع اي منصف ان يتجاهل ما تم انجازه من حزمة القوانين والاجراءات التشريعية والتنفيذية ذات المردود الايجابي على مسيرة اصلاح الاقتصاد الوطني، ولعل من اهم هذه الخطوات نخص بالذكر:

١ ـ تعديلات قانون الجمارك بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجبه تم تخفيض ٦٠٠٠ بند جمركي تخفيضا ملموسا، وعالج كثيرا من طول اجراءات التخليص على البضائع وما كان يكتنفها من صعوبات وتعقيدات كثير منها مفتعل ومبالغ فيه لصالح افراد وشركات التخليص الجمركي.

٢ ـ مشروع قانون الضرائب الجديد، يأتي هذا القانون بعد جدل لاعوام ممتدة ليحسم احد اعمدة برنامج الاصلاح الاقتصادي وهو ثورة في الفكر الحكومي من شأنها ضبط ايقاع المجتمع الضريبي، فالاجراءات الجريئة المتمثلة في تخفيض شرائح الضريبة على الدخل وعلى الأنشطة من شأنها ان توفر دعما كبيرا للصناعة والقطاع الانتاجي حيث يشمل القانون خفض ضريبة الارباح على النشاط التجاري والصناعي من ٤٠٪ الى ٢٠٪ كحد اقصى، كما سيعفي الآلات والمعدات من ضريبة المبيعات في حالة استيرادها بمعرفة المصانع لاستخداماتها الذاتية، اكثر من هذا فان القانون المذكور يسمح برد ضرائب المبيعات السابق تحصيلها على تلك الآلات والمعدات. كما يخفض الاعباء الضريبية على دخل الفرد ويمنح اعفاء كاملا لكل من الزوج والزوجة حتى ٥ الاف جنيه سنويا.

هذا الأمر سيشجع الانشطة العشوائية وغير المعلنة ان تسجل نفسها وتخضع لهذه الدوائر المخفضة اذ ان تكلفة اخفاء النشاط هي بالقطع اعلى كلفة من قيمة الضرائب المتدرجة من ١٠٪ الى ٢٠٪ كحد اقصى، كما ان القانون يغلظ العقوبة على المتهربين.

وبذا يتحقق الهدف بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة وهو ما يثبت ان الفكر الحكومي المصري قادر على الاتيان بالحديث والمؤثر.

٣ ـ قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥، لا شك ان هذا القانون سيحمي الشارع الصناعي والتجاري من العديد من الممارسات الضارة التي كان اهمها الاتفاق على رفع الاسعار من جانب المتحكمين في سلعها، وكذا افتعال ندرة في بعض السلع على غير الواقع وايضا

انتعاش سوق المال بعد تحسّن سعر الجنيه المصري امام الدولار

عمليات تقسيم الاسواق بين التجار المتحكمين في بعض السلع.

٤ ـ تحسن سعر الجنيه المصري في مواجهة الدولار وامام العملات الاخرى حيث شهد سوق المال تحسنا كبيرا منذ يناير ٢٠٠٥ في بادرة تبشر باستمرار التحسن الاقتصادي كان اهم عوامله زيادة المتاح من الدولار، تحسن مؤشرات السياحة، زيادة العملة المحصلة عن تصدير الغاز والبترول، زيادة الصادرات المصرية، زيادة تحويلات المصريين بالخارج، وزيادة حصيلة دخل قناة السويس بسبب التخفيض النسبي للرسوم.

٥ ـ صدور قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعديل بعض احكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذي ازال عن كاهل المستثمر الكثير من الاجراءات التي كان لها تأثير طارد للاستثمار في مرحلة سابقة كما صدر مفهوم جديد تحت مسمى الشباك الواحد.

٦ ـ الغاء قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣، والذي كان يلزم المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة الى البنوك المختلفة، وهو الأمر الذي تجلي أثره في زيادة الحصيلة من العملة الصعبة المتاحة مما الغي ظاهرة حجب الدولار عن التداول باعتباره من المرغوبات المحروص عليها. وهو الأمر الذي ساهم سلباً في زيادة سعر الدولار وتجلي اثر الغاء القرار في انخفاض سعر الدولار مما اعاد التوازن للجنيه المصري.

ولا يفوتنا في هذا الشأن بروتوكول الكويز والذي يسمح باستعمال آلية اضافية لمن يحتاجها وهو يأتي كحلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الاوروبية، منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجاري التفاوض حولها.

كما سيكون للقوانين المزمع اصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد مردود ايجابي فعال في دفع مسيرة الاصلاح الاقتصادي قدما مثل مشروع قانون الغش التجاري، مشروع قانون حماية المستهلك، مشروع قانون الشركات الموحد، مشروع قانون تنظيم الافصاح وتداول البيانات والمعلومات، مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية، مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة.

ولعل هذا التكامل الذي أتت به حكومة الدكتور احمد نظيف والذي جمعت بين اكثر من تخصص وزاري تحت مظلة وزارة واحدة فجمعت بين وزارة الاستثمار ووزارة قطاع الاعمال وأولتها للدكتور محمود محيي الدين، ووزارة التجارة الخارجية (تصديرا) والصناعة (انتاجا) تحت مظلة وزارة واحدة اولتها للمهندس رشيد محمد رشيد وهو أمر يعكس هذا التكامل ويعبر عنه في اصرار.

كما ان ما اعلن عنه من برامج لانشاء الحكومة الالكترونية هو امر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ.

ويرى المتفائلون من رجال الاقتصاد ان المؤشرات الاقتصادية والتي تنبئ بسرعة توالي الايجابيات على الاقتصاد المصري تدعو لتوقع الدخول فيما يسمى بالحلقات الصاعدة للاقتصاد المصري مع نهاية ٢٠٠٦ لتتكون ظاهرة التنامي الذاتي للاقتصاد المصري ويأخذ اتجاها صاعدا بذلك بقوته الذاتية ليحقق بعضا مما فاته في السنوات الماضية.

«الحوادث»: بصفتك رئيس مجلس الاعمال المصري الالماني كيف ترى مناخ التعاون المصري ـ الالماني في الفترة القادمة؟

د.م. نادر رياض: تعد المانيا ثاني اكبر شريك اقتصادي مهم لمصر بعد الولايات المتحدة، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد ليبيا من حيث الاستثمارات الالمانية في المنطقة العربية.

وتتكامل كل من مصر والمانيا حيث السوق الاوروبي الضخم والبحوث والتطوير وتصنيع الآلات والمعدات بألمانيا بينما تقدم مصر العمالة الرخيصة وحوافز للاستثمار، وبوابة للسوق العربية والافريقية، وهذا التكامل تسانده آليات تمويلية عديدة يقدمها كل من بنك التعمير الالماني وبنك الاستثمار الاوروبي وغيرهما من سبل التمويل الميسر.

وسوف تشهد المرحلة المقبلة نشاطا مكثفا لتعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والمانيا تهدف الى نقل التكنولوجيا والاستفادة من دور الجامعة الالمانية لتكون معبراً للتكنولوجيات المطروحة في بنوك الافكار والتكنولوجيات المستحدثة المطروحة للتسويق، وايضا في استقدام تكنولوجيات حديثة نسبيا لتستخدم في مصر، كذلك تطوير الصناعات الصغيرة لتصبح نقطة انطلاق للصناعات القائمة، هذا بجانب الاعداد لعدد من البرامج والآليات التي تهدف الى جذب الشركات والبنوك الالمانية لاستخدام مصر كقاعدة تصنيعية من أجل التصدير وذلك بالتكامل مع البرامج المتميزة للغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة.■

ماجدة برسوم ـ القاهرة